أثر المصطلح ووظائفه في الكتابة اللّسانية – قراءة في المصطلح اللّساني ومشكلات وضعه

The effect of the term and itsfunctions in linguisticwriting
Read the linguisticterm and the problems of itsstatus

الإسم الكامل للباحث: الدّكتور محمد بشير باي

أستاذ محاضر أ – قسم اللغة والحضارة العربيّة والإسلاميّة

كليّة العلوم الإسلاميّة – جامعة الجزائر 1

تاريخ الارسال 02 / 11 / 2020.	تاريخ القبول22 / 08 / 2020.	تاريخ النشر15 / 12 / 2020.

الملخص	Abstract
إنّ تعدّد آليات صناعة المصطلح فتح بابا واسعا على وفود عدد هائل من المصطلحات من اللغات الأجنبية إلى الlغة العربية. فحدث اضطراب لدى القارئ بأي مصطلح يأخذ ، مع العلم أن دلالة المصطلح الموضوع واحدة و معرفته مفتاحٌ من أهمّ مفاتيح العلوم. فهل اللغة العربية بحاجة ماسّة للمصطلح كما هي حاجة لغات العالم إليه؟ وهل ما تفتقر إليه اللّغة العربية من ألفاظ ك ذلك تفتقر إليه اللّغات الأخرى؟باعتبار الغزو اللّغوي ظاهر في كثير من البلدان ثقافيا واقتصاديا. وأتوخى في هاته المقالة عن "علاقة اللّسانيات بعلم المصطلح"التي تنمّعلى الظّواهر العامّة للّغة التي تعيش مخاض تولّد الدّوال، عندما تقتحمها مدلولات مستحدثة، تَتَبَنَّى ضمن محاور اهتمامها "قضية المصطلح اللساني"، ، منها البحوث التّأصيلية الّتي تُعنَى بالأصول الاشتقاقية وتاريخ تفرّعها، ومنها البحوث المختصّة بالرّصيد اللّفظي في فرعين من علم	The multiplicity of mechanisms for the terminology has opened up a wide range of terms from foreign languages to Arabic. There is a disturbance to the reader of any term takes, knowing that the significance of the term and the subject is one of the most important keys of science. Does the Arabic language desperately need the term as it does the world's languages? Is the Arabic language lacking in words as well as other languages? The linguistic invasion is apparent in many countries culturally and economically. In this article I envisage the relationship of linguistics to the terminology, which is based on the general phenomena of the language in labor that generate functions, when it is invaded by new connotations, which, within its focus, adopts the issue of the linguistic terminology, including the original research that deals with the history and origins. Researches related to

اللّسان: القاموسية والمعجمية. وعلى هذا الأساس يؤدّي المصطلح مجموعة من "الوظائف المنوطة به"، مع مراعاة "قواعد وضع واختيار المصطلح اللّساني".		verbal balance in two branches of linguistics: lexical and lexical. On this basis, the term performs a set of "functions assigned to it", taking into account "the rules for the development and selection of the linguistic term".
كلمات مفتاحية: المصطلح؛ اللسانيات؛ الوظائف؛ المصطلح اللساني.		**:**Keywords The term ; Linguistics ; Functions ; Linguistic terminology

الإسم الكامل للباحث: الدّكتور محمد بشير باي الايميل: mbachirbey@yahoo.fr

1. مقدمة:

إنّ تعدّد آليات صناعة المصطلح فتح بابا واسعا على وفود عدد هائل من المصطلحات من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية. فحدث اضطراب لدى القارئ بأي مصطلح يأخذ، مع العلم أن دلالة المصطلح

الموضوع واحدة و معرفته مفتاحٌ من أهمِّ مفاتيح العلوم، فإذا كان القدماء قد تداولوا بينهم لا مشاحّة في الاصطلاح؛ فإنّ النّاظر في العصر الرّاهن يرى مشاحّات كثيرة غدت إزاءها قضية المصطلح محلّ تجاذب على الرغم من أنّ مفهوم المصطلح في اللّغة العربية؛ لا يطابق نظيره في اللّغات الأجنبية من حيث الاشتقاق والمعنى ولكنّه يطابقه من حيث الوظيفة والدّلالة.

وللمصطلح دور فعّال في تكوين المعرفة لأنّه ينظِّم التّواصل بين النّاس في شتّى مجالات الحياة. فهل اللغة العربية بحاجة ماسّة للمصطلح كما هي حاجة لغات العالم إليه؟ وهل ما تفتقر إليه اللّغة العربية من ألفاظ كذلك تفتقر إليه اللّغات الأخرى؟ باعتبار الغزو اللّغوي ظاهر في كثير من البلدان ثقافيا واقتصاديا؛ الأول يخضع للأفكار والمفاهيم والعادات والسّلوكيات، أمّا الآخر هو الّذي تقوم به الدّول المتقدّمة وتخضع له الدّول النّامية.

وكذلك تتحدّد الحقول المعرفية بتحدّد دلالات مصطلحاتها واستقرار مفاهيمها، وبقدر رواج المصطلحات وشيوعها وتقبّل الباحثين والمهتّمين لهذا المصطلح، فهو يحقق العلم أو الحقل المعرفي، وإنّ أيّ أمّة من الأمم إذا كانت مصطلحاتها غير واضحة الدّلالة، فإنّه ينتج بالضّرورة عند ذلك اضطراب في دلالة المصطلح وتكاثره وتعارضه وعدم استقراره[1].

وسأكشف في هاته المقالة عن "علاقة اللّسانيات بعلم المصطلح" التي تنمّعلى الظّواهر العامّة للّغة التي تعيش مخاض تولّد الدّوال، عندما تقتحمها مدلولات مستحدثة، واحتكامًا إلى كلّ هذه الاعتبارات كان خليقًا باللِّسانيات أن تَتَبَنَّى ضمن محاور اهتمامها "قضية المصطلح اللساني"، وقد كانت عنايتها بالموضوع مبثوثة بين أفنانٍ متعدِّدةٍ، منها البحوث التّأصيلية الّتي تُعنَى بالأصول الاشتقاقية وتاريخ تفرّعها، ومنها البحوث المختصّة بالرّصيد اللّفظي في فرعين من علم اللّسان: القاموسية والمعجمية ؛ على أنّ شدّة حيرة اللّسانيين في أمر المصطلحات إنّما هو نموّ علم الدّلالة Semantique وتشعّب مقارباته المنهجية. وعلى هذا الأساس يؤدِّي المصطلح مجموعة من "الوظائف المنوطة به"، والّتي حدّدها أصحاب الاختصاص في

خمس وظائف؛ الوظيفة اللّسانية، المعرفية، التّواصلية، الاقتصادية، والوظيفة الحضارية، مع مراعاة "قواعد وضع واختيار المصطلح اللّساني".

2. مشكلات المصطلح:

أ. تشتت المصطلح

ونقصد بالتشتت وجود أكثر من مصطلح عربي مقابل المصطلح الأجنبي الواحد، فالأصل أن يكون لكل مصطلح أجنبي نقابل عربي وحيد و لكن – للأسف – نجد هناك وفرة في المصطلحات العربية مقابل المصطلح الأجنبي الواحد، فالمتأمل في كتب اللغة يجد أن المصطلح الأجنبي linguistique يقابل عدد من المصطلحات العربية منها اللسانيات، فقه اللغة، ومنهم من قابلها بمصطلح علم اللغة أو مصطلح الألسنية[2].ومثال آخر المصطلح الأجنبي (phonème) يقابله مصطلحات عربية وفيرة منها فونيم، صوتيم، صوت، فونيمة، لافظ، و غيرها.

وقد يحدث العكس؛ لأن يستخدم المصطلح العربي الواحد ليعبر عن أكثر من مصطلح أجنبي، ومثال ذلك كلمة السياق هناك تقابل عند بعض اللغويين مصطلح associtie أي اقتراني وتقابل أيضا مصطلح syntamatic أي تركيبي و تقابل مصطلح contextual[3] ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعد المصطلح عند العالم الواحد. فرشاد الخمراوي مثلا لا يلتزم بمقابل واحد في المصطلح الأجنبي، فكلمة accent يقابلها النيرة ويقابلها أيضا الضغط وكلمة phonème يقابلها صوتم ومرة فونيم[4].

وبالتالي نلحظ أنّ التشتت في المصطلح يعد ظاهرة مرضية، وآفة من آفات البحث العلمي أو أنه يسب بلبلة وإرباكا للدارسين وإهدار للجهود العلمية في إضاعة الوقت وذلك بتكرار الجهود في الشيء

المترجم، وهذا ما نجده في رأي ابن خلدون فهو يذم كثرة المصطلحات يقول: " اعلم أن ما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غايته كثرة التأليف، واختلاف الاصطلاحات في العليم وتعدد طرقها "[5]

ب,ضبابية المصطلح

يعتمد وضوح المصطلح و دقته على وضوح المفهوم وحده؛ فإن كان المفهوم محدّدا واضحا في الذهن فقد يسهل وضح المصطلح المناسب، أما إذا لم يكن المفهوم واضحا في الذهن فلن يعبر عنه بدقة ووضوح، وهذا ما نجده في قول الجاحظ: " إنّ من حق المعنى أن يكون الاسم مطابقا، وألا يكون له فاضلا ولا مفضولا ولا مقصرا ولا مشتركا ولا مضمنا "[6]

فالواجب أن يتطابق المصطلح مع مدلوله قدر الإمكان وهذا أمر مطلوب في عالم المصطلح، ولكن هذا لا يعني أن يكون هذا المصطلح جامعا مانعا للمسمى فالمصطلح قد يقصر عن الإحاطة بمعنى الشيء المسمى به، لهذا يكفي أن تكون هناك ولو أدنى علاقة بين المصطلح ومفهومه، أما إذا غابت تلك العلاقة فلا فائدة في ذلك المصطلح؛ لأنه عندئذ يكون الإجماع أو الاتفاق بين أهل العلم مانحين للمصطلح شرعية الظهور والتداول.

والمصطلح تشوبه الضبابية والغموض وذلك لما نراه من عدم التوافق أو الانسجام بين المصطلح ومدلوله، ومن أمثلة ذلك أن بعض المصطلحات الأجنبية لم تحد تحديدا دقيقا منها (phonetics . phonologie) . فقد وظف دي سوسير اللفظ phonetics للدلالة على نوع من العالم التاريخي الذي يحلل الأحداث و تغيرات الأصوات، في حين حدد مجال phonologie بدراسة العلمية للنطق[7]. واستخدمت المدرسة الأمريكية مصطلح phonologie في معنى تاريخ الصوت أما مصطلح phonetics فقد استعملته في معنى العمل الذي يدرس الأصوات الكلامية.

ومن هذا كله يتضح لنا أن وضوح المصطلح أضحى من المطالب الرئيسية للمصطلح العلمي الناجح، فكلما كان المصطلح دقيقا وواضحا كانت الصلة بين العلماء أوثق وأيسر، وكان مجال الاختلاف بينهم أضيق، وبالتالي لا وجود لقطيعة العلمية بين العلماء.

ج.هشاشة الالتزام في المصطلح

ونعني بهشاشة الالتزام عدم الاستجابة الكاملة للمصطلحات التي أقرت من قبل المجامع اللغوية، فقد منحت هذه المجامع السلطة اللغوية و لم تمنح السلطة الإلزامية فغياب الجهة الملزمة لاستخدام مصطلحات بعينها يؤدي بالضرورة إلى فوضى وتضخم في المصطلح الواحد، فبعضهم يرغب الإبقاء على ما هو عليه دون إجراء أي تغيير واحد [8]، ومثال ذلك كلمة classique التي قوبلت على سبيل الترجمة بكلمة إتباعي، وعرّبت إلى رومانتيكي[9] ، وعليه يجب توحيد الجهد في اتجاه واحد دون تغيير المصطلح لمجرد شهوة التغير، فالقديم يترك على قدمه ما دام صالحا، ولا نعدل عنه إلا لمصوغ واضح .

د.التأخر في وضع المصطلح

من المشكلات التي أسهمت في سقم المصطلح البطء في وضعه؛ لأنه بعد أن يتغلغل المصطلح الأجنبي في جسم اللغة العربية ويستقر يتم وضع المصطلح العربي مقابلا له، وهذا يترتب عنه تداول وشهرة المصطلح الأجنبي بين أبناء العربية ومن ذلك يقول مصطفى الشهابي: " ومهما يكن من أمر هؤلاء الناس فالعلوم والفنون الحديثة تداهمنا من جميع جوانبنا ومجامعنا اللغوية والعلمية بطيئة في وضع المصطلحات العربية ولذلك سيظل هذا العمل في أيدي الصالحين والطالحين من الأفراد إلى أن يفتح المسؤولين في الأقطار العربية عيونهم "[10]

3 . اللّسانيات وعلم المصطلح:

من الظّواهر العامّة للّغة أنّها تعيش مخاض تولّد الدّوال، عندما تقتحمها مدلولات مستحدثة بصرف النّظر عن سعي الجهاز اللّغوي إلى استيعاب المدلول الجديد دون استقبال الدّال الغريب وذلك باللّجوء إلى استبطان تعود فيه اللّغة على نفسها لتفجّر بعض ألفاظها بالطّاقات الدّلالية المتغايرة وليست هذه الظّواهر وقفًا على مواجهة اللّغة للرّصيد المصطلحي في العلوم والمعارف، ولكنّها شاملة للمتن القاموسي الواسع [11]. فلو تتبّعنا قضايا الدّلالة في ألفاظ اللّغة العربية لوجدنا شقوقًا من المعاني؛ دقيقة دقّة الحاجة المتولِّدة بها، فلو تركنا الإيغال في معايير ما فَصُحَ وَهَجُنَ. نلحظ كيف تسعى اللّغة لسدّ الحاجة فتبقى على الفعل (قوّم) فتصطنع على غير قياس الفعل (قيّم) ومصدره (تقييم)، وبنفس الحافز أبقت على (موقوت) واستعملت (موقّت) ثم وضعت (مؤقّت) [12].

واللّغة مثلما هي مدفوعة بين ضغط الحاجة وضرورة سدّها فإنّها محمولة على التّوسط بين جنوح المحافظة وناموس الاستعمال لذلك تسعى دومًا إلى استيعاب المدلولات دون دوالّها؛ إمّا بالإحياء وإمّا بالتّوليد فإذا أعيت الحيلة استقبلت القادم عليها دالّا ومدلولًا فيكون دخيلًا ترضّخه إلى أبنيتها حتّى يتلاءم مع نسق الصّوغ الأدائي لديها، ومن هذا التّوسط وتلك الحاجة يحدث في اللّغة قانون تعادلي يحقّق توازنًا بين الرّصيد القاموسي العام ورصيد كلّ علم من المصطلحات الفنيّة، يأخذ كلّ واحد من الآخر بما لا يدخل اللّبس على دلالات اللّغة في وظيفتها الإبلاغية النفعية، ولا على مفاهيم المعارف في وظائفها النّوعية من حيث هي خطاب علمي، ومجال التّحكم في كلّ ذلك إنّما هو السّياق الإخباري بحقوله الدّلالية وإيحاءاته التّعبيرية، وهذا ما يؤسّس قواعد الفصل بين النِّظام المصطلحي والجهاز اللّغوي رغم تطابقهما، إذ يرد الأوّل متولّدًا في مظّان الثّاني، فكلّ علم ينزع على المدى البعيد إلى استقلال برصيده عمّا يتداخل مع القاموس المشترك وهذا شأن العلوم منذ القدم[13].

احتار اللّسانيون في أمر المصطلحات إنّما هو نموّ علم الدّلالة Semantique وتشعّب مقارباته المنهجية، حتّى أصبح قطب الدّوران في كلّ بحث لغوي، ممّا لا ينفصل عن نظرية الإدراك وفلسفة المعنى، وقد نتجوّز الظّن بأنّ حوارًا صامتًا جال بين تلك العلوم اللّسانية وعلم الدّلالة، فتولّد نهج جديد في البحث؛ مداره علم المصطلح، غير أنّ رديفًا يلامس هذا الحقل الاختصاصي قد يبدو ملامسا إيّاه ونعني به المصطلحية Terminologie، فهذا علمٌ يُعنى بحصر كشوف الاصطلاحات، بحسب كلّ فرعٍ معرفيٍّ، فهو بذلك علمٌ تصنيفيٌّ تقريريٌّ يعتمد الوصف والإحصاء مع السّعي إلى التّحليل التّاريخي. أمّا علم المصطلح، فهو تنظيريٌّ في الأساس، تطبيقيٌّ في الاستثمار، لا يمكن الذّهاب فيه إلّا بحس تصوّرٍ مبدئيٍّ لجملة من القضايا الدّلالية والتّكوينية في الظّاهرة اللّغوية. فعلم المصطلح ينتسب سُلالِيًا إلى علوم التّأثيلالقاموسية والمعجمية، ولكنّه أيضًا فرعٌ جنينيٌّ عن علم الدّلالة وتوأمٌ لاحقٌ للمصطلحيّةِ، بحيث يقوم منها مقام المنظر الأصولي الضّابط لقواعد النّشأة والصيرورة[14].

فبَيْنَ علم المصطلح ومصطلحية العلم فرقٌ ما بين المعجمية LexicologieوالقاموسيةLexicographie، من كلّ زوجين جنس لبعض الزوج الآخر، فكأنّ للمتخصِّص وضع المصطلحات، ثمّ يبتكر علم وضع المصطلح مثلما يضع القاموس، ثمّ يبتكر علم وضع القاموس، والإنسان منذ القدم عَلِمَ اللّغة قبل أن يضع اللّغة علمًا، وممّا لا شكّ فيه أنّ هذا التّفكير منهجيٌّ يتّسِم بالدِّقة وترجيح العقل، ويزداد العقل تشابكًا متى تسنّى للّسانيّ البحث في مصطلحات علوم اللّسان، فيستحيل علم المصطلح إلى التّنظير من الدّرجة الثّالثة، إذ يغدو بحثًا في اللّغة، وعلم المصطلح موكّلٌ إليه اليوم أن يساعد علم الدّلالة على فحص إشكالات المعنى، حول كيف للّغة أن تدلّ بألفاظها على ما تدلّ عليه؟ بل كيف تتحرّك اللّغة ذاتيًّا، فتسد بألفاظها ما قد يحدث من ثغور في كيانها المعنوي، بموجب بروز متصوّرات لا تملك اللّغة في البدء ما تدل به عليها؟[15].

فإذا تأسّست قواعد المنهج النّظري، تسنّى البحث في مظاهر ازدواج الطّاقة التّعبيرية بين قدرة تصريحية وأخرى إيحائية، ثمّ بين دلالة ذاتية موضوعية ودلالة حافّة محمولة، وكذلك بين الإفادة بالوضع الثّاني عبر النّقل والمجاز، وكلّه يُيَسِّرُ ظهور الفاصل بين المعاني وظلالها[16].

4. وظائف المصطلح

يقوم الفعل الاصطلاحي بجملة من الوظائف المختلفة ترتبط به، وعلى هذا الأساس يؤدّي المصطلح مجموعة من الوظائف المنوطة به، والّتي حدّدها أصحاب الاختصاص في خمس وظائف، ونبدأ بالوظيفة الأولى:

أ. **الوظيفة اللّسانية**: الفعل الاصطلاحي فيها يعمل على الكشف عن حجم عبقرية اللّغة، ومدى اتّساع جذورها المعجمية وتعدّد طرائقها الاصطلاحية، ومدى قدرتها على استيعاب المفاهيم الموجودة في شتّى الاختصاصات.

ب. **الوظيفة المعرفية**: «ممّا لا شكّ أنّ المصطلح هو لغة العلم والمعرفة، ولا وجود لعلم دون مجموعة مصطلحات، لذا فقد أحسن علماؤنا القدامى صنعًا؛ حين جعلوا المصطلحات مفاتيح العلوم وأوائل الصّناعات، لأنّ العلم في نهاية أمره ما هو إلّا مصطلحات أُحسِنَ إنجازها، وعليه فمن الصّعب أن نتصوّر علمًا قائمًا دون جهازٍ اصطلاحيٍّ» [17]. وفي هذا الصدد يذهب مُحَمَّد عزام: «وإذا لم يتوفّر للعلم مصطلحه العلمي الّذي يعدّ مفتاحه، فَقَدَ هذا العلم مسوّغه وتعطّلت وظيفته» [18]. وعليه فإنّ كلّ علمٍ لا بدّ أن يتوفّر على طائفةٍ من المصطلحات، تحدّد مجال بحثه وبالتّالي تؤمّن له الدّوام والاستمرارية.

ج. **الوظيفة التّواصلية**: بما أنّ المصطلح مفتاح العلم، فهو أيضًا أبجدية التّواصل، وهو «نقطة الضّوء الوحيدة الّتي تضيء النّص حينما تتشابك خيوط الظّلام، وبدونه يغدوا الفكر كرجلٍ أعمى في حجرةٍ

مظلمةٍ، يبحث عن قطعةٍ سوداءَ لا وجود لها» [19]، إنّ هذه اللّغة الاصطلاحية من شأنها أن تفقد فاعليتها التّواصلية خارج سياق أهل ذلك الاختصاص، فهي إذن لغة نخبوية لا مسوغ لاستعمالها مع عامّة النّاس الّذين لا يستطيعون إليها سبيلا.

وعليه؛ يرى عبد السّلام المسدي بأنّ التّركيبة المفهومية للمصطلح، ينبغي أن تحلّل الفوارق بين «ما هو مصطلح به، وما هو مصطلح عليه، وما هو مصطلح له» [20]. وما يُلاحظ هنا أنّ هذا التّقاطع بين العناصر الثّلاثة والمفاصل الثّلاثة في عبارة الأعرابي القديم، إذ حاول الدّخيل عن هذه النّخبة أن يفهم هذه اللّغة التّواضعية مستعينًا بذاكرته المعجمية الأولى، اعتاص الأمر عليه.

د. **الوظيفة الاقتصادية**: يقوم الفعل الاصطلاحي بوظيفة اقتصادية بالغة الأهمية، تمكّننا من تخزين كمٍّ معرفيٍّ هائلٍ في وحدات مصطلحية محدودة، والتّعبير بالحدود اللّغوية القليلة عن المفاهيم المعرفية الكثيرة، ولا يخفى ما في هذه العملية من اقتصاد في الجهد واللّغة والوقت: يجعل المصطلح سلاحًا لمجابهة الزّمن يستهدف التّغلّب عليه والتّحكّم به [21].

هـ.**الوظيفة الحضارية**: «بما أنّ اللّغة الاصطلاحية لغة عالمية بامتياز، وهي ملتقى الثّقافات الإنسانية، وهي الجسر الحضاري الّذي يربط لغات العالم بعضها ببعض، وتتجلّى هذه الوظيفة في اقتراض اللّغات بعضها من بعض، صفات صوتية تظلّ شاهدًا على حضور لغة ما تاريخيًا ومعرفيًا وحضاريًا في نسيج لغة أخرى، فتتحوّل بعض المصطلحات إلى كلمة دولية يصعب أن تحتكرها لغة معيّنة، فيتحوّل المصطلح إلى وسيلة لغوية وثقافية للتّقارب الحضاري بين الأمم المختلفة» [22].

كما تعدّ المصطلحات أولى قنوات التّواصل بين شتّى العلوم البشرية، الّتي تُسهِم في مستوى الحوار الحضاري بين الأمم، والتواصل الثّقافي بين الشعوب. إنّ المصطلح يصطبغ بالسِّمة الحضارية، والّتي تجعل شعوبا وأمما مهما اختلفت لغاتها وتوجّهاتها وديانتها؛ ترتبط لتُشكِّل عالمًا واحدًا يجمع بنفسه، تلك الدّلالة الحضارية للمصطلح ونذكر على سبيل المثال (إنترنت، أقمار صناعية، إلكترونيات، رقميات، ....).

5. قواعد وضع واختيار المصطلح اللّساني

عن طريق مجموعة من الشّروط ، كالدِّقة والإيجاز، وسهولة اللّفظ، والصّحة اللّغوية، ومن أجل ذلك قام مكتب تنسيق التّعريب بوضع مجموعة من القواعد الّتي تقنّن وضع المصطلح واختياره، ومن هنا قد تمّ حصر هذه المعايير في النّقاط التّالية[23]:

أ. ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة؛ بين مدلول المصطلح اللّغوي ومدلوله الاصطلاحي ولا يُشترط في المصطلح أن يستوعب كلّ معناه العلمي.

ب. وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد؛ ذو المضمون الواحد في الحقل الواحد.

ج. تجنّب تعدّد الدّلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وأن يفضل اللّفظ المختص على اللّفظ المشترك.

د. استخدام الوسائل اللّغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة، بالأحرى طبقًا للتّراث فالتّوليد بما فيه من مجاز، اشتقاق، تعريب، نحت،...إلخ.

هـ. الأفضلية للكلمة العربية المتواترة على الكلمة المعرّبة.

و. الأخذ بالصّيغة الجزلة والواضحة، وتجنّب النّافر من الألفاظ.

ز. تفضيل الكلمة الّتي تسمح بالاشتقاق على الّتي لا تسمح بذلك.

ح. تفضيل الكلمة المفردة لأنّها تساعد على تسهيل الاشتقاق، والنّسبة والإضافة والتّثنية والجمع.

ط. تجنّب الكلمات العاميّة؛ إلّا عند الاقتضاء، شرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة، وأن يُشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلًا.

ي. الأخذ بالكلمة الدّقيقة على الكلمة العامّة أو المبهمة، ومراعاة اتّفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي دون تقيّد بالدّلالة اللّفظية للمصطلح الأجنبي.

ك. تفضيل الكلمة الشّائعة على النّادرة، إلّا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشّائع.

ل. مراعاة ما اتّفق المختصّون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة به سواء معرّبة أو مترجمة.

م. التّعريب عند الحاجة وخاصة مصطلحات ذات الصّبغة العالمية، كالألفاظ ذات الأصل اليوناني واللّاتيني، وأسماء العلماء، المصطلحات أو العناصر والمركّبات الكيماوية [24].

يتّضح لنا من خلال الوقوف على هذه القواعد –إن صحّ التّعبير– أنّها تنمّ عن رؤية عميقة على اعتبار أنّها تقنّن للمفردة العربية، وتحاول إضفاء صبغة علمية؛ تُسهم في حسن اختيار المصطلح اللّساني وما يقابله من معنًى وظيفيٍّ، لتجنّب كثرة المصطلحات أو المعاني المتعددة للاسم الواحد، حتّى لا يلتبس الأمر على القارئ ويقع في خلط واضطراب في تسمية الأشياء بمسمياتها، وخاصةً إذا تعلّق الأمر بالعلوم؛ والّتي من سماتها الدّقة والضّبط.

6. وضع المصطلحات في المؤسّسات العلمية

إنّ حركة وضع المصطلحات العلمية، الّتي تجمدت في عصر الانحطاط؛ بسبب توقّف النّشاط العلمي وانحصار العربية وانغلاقها قد عادت إلى الحركة من جديد حالما بدأت اللّغة العربية تتجدّد في مطلع القرن التّاسع عشر(19م)، فكان هذا القرن مرحلة انتقالية، مُورِسَ خلالها وضع المصطلحات العلمية الحديثة –

تعريب أو ترجمة– من خلال اللّغتين المسيطرتين في الأقطار العربية، وهما الفرنسية والإنجليزية اللّتين رافقتا ودعّمتا الحضور الأجنبي الاستعماري [25].

وعلى الرّغم من الجهود الّتي بُذِلت في وضع المصطلحات وإعداد المعاجم إلّا أنّه يبقى في اعتقاد الكثير من الباحثين أنّ هذه الحصيلة الوافرة من الجهود لا زالت تشوبها نقائص كثيرة، ومردّ ذلك أنّ مثل هذه الأعمال انطلق فيها أصحابها من مواقع متباينة في المقاصد والمرامي، ثمرة جهود فردية وأخرى جماعية، فمن الّذين سعوا إلى وضع المسألة في نطاق أوسع ؛ فأرّخ لكلّ المحاولات الفردية العربية سنة 1913م إلى 1953م فأوضح أسبابها ودعا إلى العمل على توحيدها؛ موضِّحًا سُبُلَ التّوحيد الباحث التّونسي محمّد رشاد الحمزاوي، حينما كتب إلى الدّكتور أمين المعلوف حول مشكلة المصطلح ضمن مقال في مجلّة المقتطف.

أمّا على صعيد الدّعوات الجماعية المبكّرة لتوحيد المصطلحات العلمية فإنّها تعود إلى بدايات القرن التّاسع عشر (19م)، وفي مجال الطِّب بمصر، حيث أنشأت عام 1919م جمعية عُنِيَت بوضع المصطلح الطّبي، هكذا تواترت المجهودات من فردية إلى جماعية، في شكل هيئات ومؤتمرات إلى حين 1953م، تاريخ عقد مؤتمر في الإسكندرية ضمّ مجموعة من الباحثين دعوا إلى ضرورة توحيد المصطلحات في البلاد العربية جميعًا [26].

7. مراحل التّجريد الاصطلاحي:

عند النّظر في تاريخ المصطلحات العلمية وخصوصياتها، يمرّ المتصوّر الطارئ بمراحل ثلاث تتعاقب في الزّمن وتترادف في الصّيرورة، وذلك من خلال قانون التّجريد الاصطلاحي، فالمفهوم المستحدث يقتحم المجال الذّهني السّائد في المجموعة الاجتماعية، الّتي يُحوّلها الرّابط اللّغوي إلى مجموعةٍ ثقافيةٍ حضاريةٍ، وبقدر

قرب ذلك المفهوم من التّصورات الرّائجة في منعطفات قاموس تلك المجموعة، يتيسّر على اللّغة استيعابه ضمن أحد حقولها الدّلالية عبر ألفاظها.

ولكن المفهوم الطّارئ إذا كان غير متلائم مع الرّصيد القائم ولا قريبًا من بعض عناصره، فإنّه يبلغ في غربته الحدّ الأقصى، وعلى حسب غرابته يقوى سطوّه على المجالات الذّهنية، فيغزو اللّغة "ويدخل" إليها، فيكون ضيفًا غلى مخزونها القاموسي، ولكنّه ضيف مُزَاحِمٌ تتجاذبه نزعة المجهود الأدنى المقترن بالاقتصاد الأدائي فيألفه الاستعمال، وتدفعه غريزة حبّ البقاء، فينفر عنه التّداول والاستخدام وبين الدّفع والقبول تصنع اللّغة صنيعها في المصطلح، فتحاول أن تجرّه إلى قوالبها الصّرفية ما استطاعت وعندئذ يتحوّل الدّخيل إلى معرّب[27].

فإذا وجد المصطلح سبيله إلى القالب المتجانس مع اللّغة صرفيًا وصوتيًا، واضطرّ إليه الاستعمال بكثافة؛ فتواترت الحاجة إليه، اندرج ضمن الرّصيد المعجمي، أمّا المطّرد ممّا يُبَلوِر قانون المراتب الاصطلاحية، يتمثّل في الدّخيل –عُرِّب قالبه أم لم يعرّب– يُعتبر مرحلة أولى من مراحل التّعامل بين المفهوم الطّارئ والقاموس القائم، ذلك أنّ الاستخدام يكرّس المفهوم فيحتضنه، ثمّ يشتدّ نفوره من اللّفظ الدّال عليه لقوّة منزع اللّغة وأهلها إلى حبّ البقاء وحبّ الإبقاء، فيقوى الميل إلى فصل الدّال عن مدلوله، باستبقاء هذا ورفض ذاك عندئذٍ ذاك يلج قانون صوغ المصطلح مرتبته الثّانية بعد مرتبة التّقبّل الجملي معنًى ومبنًى، وتتجسّم هذه المرحلة الثّانية في تفجير المصطلح وفرقعته، بفصل مدلوله عن دالِّه استشعارًا بزوال الغرابة القائمة في البدء بين المتصوّر المدلول عليه والنّاطقين باللّسان المتقبل مع بقاء هذه الغربة بينه وبين اللّفظ الدّال على ذلك المدلول، وبذلك تتخلّى اللّغة عن قانون الاقتصاد بما أنّ ناموسا أقوى منه قد تسلّط عليها، وهو قانون رفع اللّبس الّذي يرهن وظيفتها الإبلاغية[28].

وما إن يستقر أمر الصّياغة التّعبيرية بشيوعها وتداول الاستعمال لها يخفّ ضغط القانون الثّاني، إذ لا يُخشى مع تواتر الاستعمال غموض ولا اشتراك، ثمّ يحتجب قانون دفع اللّبس تدريجيًا، فإذا باللّغة تردّ الفعل مدفوعة حينئذ بقانون الاقتصاد الأدائي ومحمولة بنزعة المجهود الأدنى، وعندئذ تنتهي المرحلة الثّانية من مراحل نموّ المصطلح، فيدخل مرحلته الثّالثة والأخيرة؛ وهي المرحلة الحاسمة ولنصطلح عليها بمرحلة التّجريد، وفيها يعمد العقل بقدرته التّأليفية إلى اشتقاق الصورة الذهنية المتفرِّدة في غير إسهاب تحليلي، فهذه المرحلة تتنزّل ضمن حركة التّدرج الاختزالي الّذي هو ثمرة تآزر اللّغة والعقل، والّذي تعوِّل فيه الظّاهرة اللّسانية على الطّاقة الإيحائية وعلى القدرة التّضمينية بصورة يصبح معها الجزء المذكور دالًّا على نفسه وعلى الأجزاء الّتي تمّ اختزالها، ولذلك كثيرًا ما يستقرّ من ألفاظ العبارة لفظ يُحَوصِل مفاهيمها ليصبح هو المصطلح الدّال بذاته على المجال الكلّي، وقد يحل لفظ آخر محلّ العبارة فيُعَوِّضُ مدلولاتها جميعًا[29] تلك إذن مرحلة التّرقي نحو صوغ المصطلح التّآلفي: أولها تقبّل ثمّ تفجير ثم تجريد.

ففي التّقبل تتنزّل ظاهرة الدّخيل، ثمّ تتوارد الصّيغ حتّى تتجمّع في عملية التّجريد بإحدى الطّرائق المحتملة، من نحت واشتقاق، أو مجاز، ولكن جسر العبور من مرحلة التّفجير إلى مرحلة التّجريد كثيرًا ما يكون وجهًا من أوجه المجاز، وهي متعدّدة تبعًا للقرائن الّتي حلّلها البلاغيون؛ كذكر الجزء وإرادة الكلّ وعكسه، أو ذكر السّبب وإرادة النّتيجة وعكسه، ولكن أكثر اطّرادًا في مجال المصطلحات العلمية، ذكر النّعت إرادة المنعوت [30].

وتتركّز صياغة المصطلح في حركة من التّبلور المتدرّج طبقًا لنموّ الدّال الاصطلاحي، وبموجب ذلك اندرجت قضاياه ضمن أوجه الحركة الذّاتية في الظّاهرة اللّغوية، أمّا على الصّعيد الدّاخلي فإنّ الصّوغ الاصطلاحي يمثّل جلب اللّفظ من الرّصيد المشترك إلى الرّصيد المختص، ولهذا السّبب نرى تواتر في مجال

المصطلحات الدّالة على العلوم في نوعيتها أن يصاحب لفظ (علم) المصطلح الدّال عليه [31]. فتكون كلمة (علم) عنصر اعتماد يرتكز عليها تمخض المصطلح للدّلالة على مضمون الاختصاص، ويظلّ لفظ (علم) مصاحبًا لموضوع العلم بقدر ما تكون الكلمة الدّالة على العلم شائعة التداول في الخطاب الإبلاغي وبهذا التّقدير كفّ العرب عن قول (علم الفقه) و(علم النّحو)، و(علم العروض)، و(علم الأصول)، فقالوا: فقه ونحو، وعروض، وأصول ولكنّهم ظلّوا يقولون (علم الكلام) [32].

تلك إذن من موقع التّنظير اللّساني، والتّأسيس المعرفي لمراحل التّجريد الاصطلاحي، ولعلّ الاستقراء الموسّع يبيح تركيز القواعد المبدئية لصوغ النّظرية الكلّية في هذا المضمار، ولكن الشّواهد لا تعوز الباحث، سواء أنظر في قديم اللّغة أم في حديثها؛ فلقد تقبّل العرب ألفاظ اليونانيين، فأخذوها أوّلًا وفجّروها ثانيًاثمّ جرّدوا منها مصطلحات تأليفية.

خلاصة

1. إنّ الدراسات اللسانية عرفت تطوراً مذهلاً رافقته مصطلحات كثيرة كانت في منشئها غريبة، نظراً لكثرة الدراسات نفسها وتجددها هناك وقد انتشرت انتشاراً سريعاً لتطور وسائل التواصل والتثاقف، وانتقال المعارف مما شكل تحدياً في مواجهة اللسان العربي، إذ وجد الدارسون أمامهم زحماً من المصطلحات لا بد لهم من التعامل معها وذلك لا يخرج عن هذه الطرائق.
2. استعمال هذه المصطلحات كما وردت عند وضعيها وفي ذلك من الخطر؛ لأنه سيتحول لسانهم إلى لسان غيرهم مع لحن فيه وغرابة.
3. ترجمة هذه المصطلحات ترجمة حرفية تفتقد إلى تأصيل في التراث اللساني فتكون بهذا اللسان نطقاً، وفيه استعمالاً.

4. تعريب هذه المصطلحات وتأصيلها ومواكبتها من حيث الدراسات اللغوية الحديثة مع ضرورة البحث عنها في التراث اللساني.
5. المصطلحية هي التي تعنى بدراسة المصطلح في ذاته، دراسة مورفولوجية وفي ارتباط بالمفهوم الذي تعبر عنه.
6. إن العلاقة القائمة بين المصطلح واللسانيات ليست وحيدة الجانب بل متعددة الأوجه.
7. المصطلح اللساني حتى يكتسب صيغة التداول والانتشار وجب عليه المرور بعدة قواعد تقننه. كما أنّ المراحل التي ترقى نحو صوغ المصطلح اللساني هي التقبل ثم تفجير فتجريد.

الهوامش:

1. ينظر: مولاي علي بوخاتم، المصطلح والمصطلحية الجهود والطّرائقية، ص23-24.
2. ينظر، عبد السلام المسدي : قاموس اللسانيات ، ص : 72.
3. ينظر ، محمود فهمي حجازي : الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص : 229.
4. أحمد مختار عمر : المصطلح الألسني العربي و ضبط المنهجية ، ص: 584.
5. إبنخلدون : المقدمة ، تح : و ضبط الدكتور علي عبد الواحد ، دار النهضة للطبع و النشر ، القاهرة ، مصر ، ط3 ، دت ، ص : 124 ، نقلاً عن ناصر ابراهيم صالح النعيمي : المصطلح اللغوي بين الواقع و الطموح ، مجلة العلوم الانسانية، ص: 04 ، http://www.ulum.nl.
6. الجاحظ : البيان و التبيان ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الجاحظ ، بيروت ، دط ، دت ، ج1 ، ص: 116.
7. ينظر ، أحمد مختار عمر : المصطلح الألسني العربي و ضبط المنهجية ، ص: 584.
8. ينظر ، ناصر ابراهيم صالح النعيمي : المصطلح اللغوي بين الواقع و الطموح ، موقع مجلة علوم انسانية ، ص : 5-6.

9. محمود فهمي حجازي : الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص : 153.
10. الشهابي ، الأمير مصطفى : المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم و الحديث ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ط2 ، 1965 ، ص : 176.
11. عبد السّلام المسدي، قاموس اللسانيات (عربي- فرنسي)، مع مقدمة في علم المصطلح، ص20.
12. المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.
13. عبد السّلام المسدي، قاموس اللسانيات (عربي- فرنسي)، مع مقدمة في علم المصطلح، ص20-21.
14. عبد السّلام المسدي، قاموس اللسانيات (عربي- فرنسي)، مع مقدمة في علم المصطلح ، ص21 .
15. ينظر: المرجع نفسه ، ص 22.
16. ينظر: المرجع نفسه، ص22-23.
17. ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص42.
18. محمّد عزّام، المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، دار الشروق العربي، بيروت، دت، ص07، نقلا عن المرجع نفسه ص42.
19. عزّت محمّد جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، دط، 2002م، ص35.
20. عبد السّلام المسدّي، الالتباس المعرفي وتبرئة المصطلح، ضمن ملخّصات أبحاث مؤتمر (قضايا المصطلح النقدي)، مكتبة القاهرة، 1998م، ص17.
21. يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص44.
22. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
23. عمر أوكان، اللّغة والخطاب، ص67.

24. ينظر: عمر أوكان، اللغة والخطاب، ص69.
25. محمّد علي الزركان، الجهود اللّغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دط، 1998م، ص05.
26. مولاي علي بوخاتم، المصطلح والمصطلحية الجهود والطّرائقية، ص 60،62.
27. عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (عربي – فرنسي)، ص49.
28. عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (عربي – فرنسي)، ص50.
29. المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.
30. عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (عربي – فرنسي)، ص50.
31. المرجع نفسه، ص51.
32. المرجع نفسه ، ص52.

قائمة المراجع:

1. أوكان، عمر، ط1،2001، اللّغة والخطاب، إفريقيا الشّرق، مصر.
2. بوخاتم، مولاي علي،2004، المصطلح والمصطلحية الجهود والطّرائقية، دار الرشاد، الجزائر.
3. الجاحظ، أبو عثمان عمرو، ط7، 1998، البيان والتبيان، ج1، تح: عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي، مصر.
4. جاد، عزّت محمّد ،دط، 2002م، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، مصر.
5. حجازي، محمود فهمي،ط1، 2018 ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريبللطباعة والنشر، مصر.
6. الزركان، محمّد علي، دط،2013، الجهود اللّغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، سوريا.
7. الشهابي، الأمير مصطفى ، ط 2 ، 1965، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق .

8. عمر، أحمد مختار ،1989، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ،مقال بمجلة عالم الفكر، مج20، العدد3، الكويت.

9. المسدي، عبد السلام،1984، قاموس اللسانيات، دار العربية للكتاب، تونس.

10. المسدّي، عبد السّلام، 1998م، الالتباس المعرفي وتبرئة المصطلح، ضمن ملخّصات أبحاث مؤتمر (قضايا المصطلح النقدي)، مكتبة القاهرة، مصر.

11. النعيمي، ناصر ابراهيم صالح ، 2008، المصطلح اللغوي بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الانسانية، العددhttp://www.ulum.nl30.

12. وغليسي، يوسف، ط1، 2009، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد منشورات الاختلاف، الجزائر.